جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسى و التشريعات الاقتصادية و المالية

" الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدَّيْن العام "

" دراسة تحليلية و تطبيقية على مصر "

بحث مُستخرج من رسالة

مُقدمة للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق

إعداد الباحث :

عمرو أحمد محمود أاحمد هلال الذهبي

إشراف :

الأستاذ الدكتور

إبراهيم عبدالله عبد الرؤوف

رئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية

ومدير مركز الدراسات السياسية والدولية

ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا

كلية الحقوق جامعة المنصورة

(2025 \ 2024)

مُقدمة :

يُجبِر الدَّيْن العام حكومات الدول على النمو الاقتصادي؛ لما لها من تأثير على هذا النمو، فهو ناتج عن زيادة الإنفاق العام، وكذلك باعتباره أحد سُبل تمويل عجز موازنة الدولة، واستمرار عجز الموازنة بالاقتصاد المصري أدى لاستمرار نمو حجم الدَّيْن العام نظرًا لاستمرار عملية الاقتراض سواء كان اقتراضًا محلياً أو خارجيًّا وبالتالي يؤثر على التنمية الاقتصادية للدولة المصرية، كما أنَّ عدم تحليل الأزمات المالية العالمية والغير تقليدية والتنبأ بها يؤدي إلى عدم الوصول إلى تحقيق كفاءة الموازنة العامة؛ مما يجعلها عُرْضَة للعجز المستمر، وبالتالي ترتيبًا؛ لذلك يزيد الإنفاق العام، فتلجأ الحكومة مُجبرةً للاقتراض لتغطية هذة النفقات؛ وترتب على ما تقدم تضخم الدَّيْن العام للدولة المصرية، وبالتالي يحدث على المدى الطويل آثار سلبية على المستوى المعيشي، وزيادة العبء المالي الذي ينتج عن سداد فوائد الدين تاركين تلبية الاحتياجات الأساسية للمحتاجين في مهب الريح.

ويتناول بحثنا تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدَّيْن العام من خلال السؤال الذي يطرح نفسه، هل تفاقم الدَّيْن العام يُعطل عملية التنمية الاقتصادية؟، وكذا تناول ما إذا كانت السياسة الاقتصادية المصرية اعتمدت في موازناتها إستراتيجيات لإدارة الدين العام.

وجدير بالذكر أن التأثير السلبي للدين العام يظهر على التنمية الاقتصادية عبر تعقب الدراسات السابقة؛ مما يعد إدارة الدَّيْن العام مطلب ضروري لضبط معدلاته، و يعد أمرًا مُهمًّا و ضروريًّا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وتأسيسًا على ما تقدم فإنه بأدارة الدين العام بوضع برنامج وإستراتيجيات مُنضبطة ومَدروسة تحمل في طياتها التنبؤ بما سيحدث من آثار اقتصادية سواء محلية أو عالمية، وبالتالي يُخفف من ما تحمله الحكومة على عاتقها لسداد الدين العام في الآجال المحددة لها، وتقليل نسبته؛ حيث إن لم نتبع إستراتيجية لعلاج أزمة الدين العام فسوف تقوم الحكومة بوضع سياسات اقتصادية تنموية اعتمادًا على التدابير التقشفية.

ويعتبر الدَّيْن العام من المصادر التي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، فهي نتيجة للعجز الذي يصيب الموازنة العامة، فتلجأ الحكومة لعملية الاستدانة، فالدَّيْن العام يمثل حجم الديون المتراكمة على الدولة، والتي تقترضها الحكومة من جهات مختلفة سواء كانت محلية أو عالمية.

وتعاني الحكومات المستدانة بتعرضها لمخاطر عدة، مثل: ارتفاع معدل التضخم، والتوكل، وتنفيذ شروط مُجبرة عليها، بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية الناتجة عنها، فينبغى على الحكومة صياغة وسائل

لتخفيف العجز في ميزانتها وزيادة الاستثمارات، وذلك من خلال التنمية والتحسين الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، علاوة على ذلك السيطرة على النفقات العامة وتحسين الارتقاء بإدارتها.

ويشير الدَّيْن العام إلى القروض التي تتلقاها الحكومة من الخارج أو الداخل، وهي أحد الأدوات التي تُموِّل بها الحكومات المشاريع، وتغطي بها العجز في الميزانية، ومن المهم وجود إستراتيجيات لإدارة هذا الدَّيْن على نحو مُستدام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

والدَّيْن العام هو العنصر الثالث من عناصر السياسة المالية، فيرتبط الاقتراض بسياسة الدولة في الإنفاق العام، وكذلك سياسة تنفيذ الضريبة، ويحدث العجز في الموازنة عندما يتجاوز الإنفاق العام الإيرادات العامة؛ وبناءً على ذلك تُبرَم عقود القرض العام؛ لذلك على الدولة في حالة الاستعانة بدَيْنٍ داخلي أو خارجي لابد من وضع استراتيجية رشيدة، و تكون الحاجة للقرض في حالة الضرورة؛ حتى يولد ذلك القرض واردات عن طريق وضع تلك المبالغ المالية في استثمارات حقيقية مُنتِجة وفَعَّالة بدلاً من ضياع قيمة القرض في مشاريع ليس لها جدوى وغير مُنتجة ولا يشعر بها المواطن، حيث يتم استهلاكها مباشرًا بالإنفاق العام غير الرشيد، ويتبقى لنا منه أن يتم سداده هو وأعباء فوائده.

وتأسيسًا على ما تقدم؛ فإن الدين العام ينقسم إلى دَيْن عام داخلى و دَيْن عام خارجي، فالدَّيْن العام الخارجي هو المبالغ التي تقترضها الحكومات أو السلطات المالية العامة الوطنية من الدائنين خارج حدودها؛ لتغطية أو تمويل العجز في الميزانية أو لتمويل مشاريع التنمية أو للتعامل مع الأزمات الاقتصادية الطارئة والصعبة، وللدَّيْن العام شروط و أحكام يجب تحديدها تبعًا لإدارة وإستراتيجية الدَّيْن المحدد، مثل: تحديد أجل استحقاقة وسعر الفائدة، ويتم ذلك من خلال مفاوضات بين الطرفين الدائن والمدين.

والديون الخارجية لها صورة عدة، تتنوع وتختلف باختلاف مُقدِّم تلك الأموال ومُتلقيها، وكذلك الغرض الذي يستخدم تلك الأموال من أجله، ويشمل الدَّيْن الخارجي مدفوعات نقدية للبلد عادة ما تكون بالعملة الأجنبية أو تدفقات سلع، والتي يتم سدادها في شكل سلع أو نقد حسب طبيعة العقد.

أما الدين العام الداخلى ينشأ عندما تقترض الدولة من السوق المحلية بعملتها الخاصة، وتفرض الدولة شروطها من حيث اختيارها للجهة الدائنة، وتلتزم في المقابل بسداد أصل القرض مع الفائدة وفقًا لشروط معينة منصوص عليها في قانون القرض العام، ومقابل ذلك القرض تُصدِر الدولة سَنَدات حكومية مقابل تلك القروض.

وبناء على ما سبق يمكننا تعريف الدَّيْن العام على أنه عقد بين طرفين يتعهد فيه المدين عادة ما تكون الدولة أو كيان قانونى عام، بدفع أقساط وفوائد في حالة القرض الخارجي أو إطفاء صكوك الدين مع دفع فوائد في حالة القرض الداخلى خلال مدة معينة ومن تاريخ معين وبسعر محدد ثابت بعقد الدين، وكذلك طريقة السداد والمعينة من قِبل الطرفان، ومن جانبنا نرى أن ذلك المفهوم للدَّيْن العام هو الأكثر دلالة، حيث يشمل مفاهيم أُخرى، مثل: القروض العامة، والدين العام، والدين الحكومى، والدين السيادي.

وتحاول معظم الحكومات تجنب الاقتراض العام الداخلى والخارجي على حد سواء؛ لما له من أثر اقتصادي وعبء على الأجيال والاقتصاديات الوطنية، ومع ذلك تلجأ هذه الحكومات إلى الاقتراض العام عندما تتسع الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة؛ لذلك في المطلب الأول سوف نتناول أهم اسباب الدَّيْن العام في مصر.

مشكلة الدراسة:

تقع إشكالية دراستنا في تحديد الأسباب، والمشكلات، والتداعيات المترتبة، والتي تتمثل في ارتفاع وتفاقم الدَّيْن العام في مصر، وكذلك زيادة الإيرادات في الدولة حتى تواكب إنفاق الحكومة، وعدم اللجوء للدَّيْن مرة أخرى، وإنَّ عدم تصفيتها يترتب عليها انعكاسات وتداعيات اقتصادية واجتماعية نظرًا لتوجه الحكومة لإيفاء وطأة الدين العام، واتبعت الحكومة المصرية إستراتيجات حقيقية فَعَّالة لتحقيق النمو المُستَدام، و بِناءً على ماسبق فإن بحثنا يدور حول الإجابة عن السؤال الآتي:

هل تفاقم الدَّيْن العام يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة؟

وينبثق من ذلك السؤال عدة أسئلة فرعية :-

- ما العوامل الاقتصادية المسببة للدَّيْن العام؟.
- ما أعباء الدَّيْن العام؟.
- ما الآثار الاقتصادية المترتبة على الدَّيْن العام؟.
- ما الآثار الاجتماعية المترتبة على الدَّيْن العام؟.

أهمية الدراسة:

إنَّ البحث عن أسباب عجز الموازنة المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي يحظى بأهمية كبرى لدى الحكومة المصرية، حيث إن تفاقم أزمة الدَّيْن العام نتج عنها مشكلات اقتصادية واجتماعية، وتحديد أسباب الدَّيْن العام والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها يساعد وحدة إدارة الدَّيْن بالدولة بوضع إستراتيجية رشيدة تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠م، والتي تركز على تحسين جودة حياة الشعب المصري، ورفع مستويات المعيشة في شتى مناحي الحياة.

فضلاً عن ذلك هناك مبررات عدة أخرى، نذكر بعضًا منها على النحو الآتي :

- بيان أسباب تفاقم أزمة الدَّيْن العام و الزيادة المستمرة في معدلاته.
- تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تفاقم تلك الأزمة.
- قُدِّر إجمالي الدَّيْن العام في عام (٢٠٢٠م) بـ (١٢٣٤٩٠,٥ مليار دولار)، وفي عام (٢٠٢٣م) قُدِّر إجمالي الدَّيْن العام بـ (١٦٤٧٢٧,٦ مليار دولار)، وهذا مُعدل مُخيف لزيادة الدَّيْن .

فروض الدراسة:

- يُعَدُّ الاقتراض العام من أخطر المشكلات التي تواجه أي حكومة، وعدم التوافق بين الإنتاج والاستهلاك، والادخار والاستثمار يُحدِث فجوة تؤدي إلى مشكلة الدَّيْن العام.
- جدوى الاقتراض العام عندما يُستخدَم في مشاريع إنمائية لها قدرة على تحقيق تدفقات تساعد على سداد مبلغ القرض، وتُغير من هياكل الإنتاج والعِمَالة لصالح الاقتصاد المصري.
- توجد علاقة بين إجراءات وإستراتيجيات الحكومة والدين العام، فكلما زاد التهرب الضريبي والفساد المالي والإداري وعدم رقابة الحكومة على الإنفاق العام خسرت الدولة فرصة سداد الفجوة الحاصلة لأزمة الدَّيْن العام مع تفاقمها.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث العودة إلى بيانات ومصادر وتقارير صادرة عن مؤسسات دولية ومحلية؛ وذلك لبيان مدى تفاقم أزمة الدَّيْن العام في مصر، وكذا بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها.

خطة الدراسة {المنهجية الهيكلية}

وترتيباً على ما سلف سينقسم منهج بحثنا إلى أربعة مطالب على النحو الآتي :

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدَّيْن العام في مصر

المطلب الأول : العوامل الاقتصادية المسببة للدَّيْن العام.

المطلب الثانى : عناصر أعباء الدَّيْن العام التي تُشكِّل أزمات اقتصادية.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للدَّيْن العام في مصر.

المطلب الرابع : الآثار الاجتماعية للدَّيْن العام في مصر.

خاتمة

نتائج

توصيات

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدَّيْن العام في مصر

يُعَد الدَّيْن العام أحد القضايا الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر بشكل عميق على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، ومصر ليست استثناءً من ذلك، فعلى الرُّغم من استمرار ارتفاع مستويات الدَّيْن العام في مصر إلا أن تبعاتِه الاقتصادية والاجتماعية تظهر بوضوح، حيث يمتد تأثيره ليشمل جوانب عدة من حياة المواطنين والنمو الاقتصادي الوطني.

وتتجلى الآثار الاقتصادية للدَّيْن العام في مصر في عدة أبعاد رئيسة، أولًا: يشكل الدَّيْن العام عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة للدولة، مما يَحُدُّ من القدرة على استثمار الموارد في المشاريع التنموية والبنية التحتية. هذا الضغط المالي يترجم إلى تقليص في الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، مثل: التعليم والصحة؛ مما يضعف من جودة هذه الخدمات ويؤثر على النمو الاقتصادي، ثانيًا: ارتفاع الدَّيْن العام يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض؛ مما يرفع من أسعار الفائدة ويزيد من عبء الدَّيْن على الأجيال القادمة. كما أن السياسات التقشفية التي تتبعها الحكومة للحد من الدَّيْن العام غالبًا ما تتضمن تخفيضات في الإنفاق العام؛ مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى، يتسبب الدَّيْن العام في مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على النمو والاستقرار الاقتصادي. يساهم الدين العام المرتفع في زيادة معدلات التضخم بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض؛ مما يؤدي إلى زيادة الأسعار، وتأثيرها السلبي على القدرة الشرائية للمواطنين. كما يَحُدُّ من فرص الاستثمار الأجنبي والمحلي، حيث ينظر المستثمرون إلى الدَّيْن العام كعامل خطر قد يؤثر على استقرار الاقتصاد. هذا كله يؤدي إلى تدنِّي الثقة في الاقتصاد، ويزيد من تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يتسبب الدَّيْن العام في تأثيرات سلبية تتجاوز الجانب الاقتصادي، حيث يتفاقم تأثيره على مستوى المعيشة وجودة الحياة. مع تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية نتيجة لضغط الدين، يعاني الأفراد من تراجع في جودة الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. هذا الانخفاض في الخدمات يؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة، ويزيد من الفجوة الاجتماعية بين الفئات المختلفة في المجتمع.

فضلا عن ذلك قد يؤدي الدَّيْن العام إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة، حيث يجد الأفراد صعوبة في الحصول على فرص عمل مستدامة؛ مما يعزز من المشاكل الاجتماعية، مثل: الفقر وعدم الاستقرار.

وبناء على ما سبق، سنتناول العلاقة الاقتصادية للدَّيْن العام في مصر، ونستعرض المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الدين العام وتأثيراته، ونحلل الآثار الاجتماعية التي تنجم عن هذا الدَّيْن على حياة المواطنين والمجتمع بشكل عام، ومن خلال هذا التحليل نهدف إلى فَهم كيف يؤثر الدَّيْن العام على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وكيفية التعامل مع هذه التحديات لتحقيق التنمية المُستدامة.

المطلب الأول

العوامل الاقتصادية المسببة للدين العام

من منظور تقليدي كان الدَّيْن العام أداة تمويل استثنائية، أما في النظرة الحديثة فإن الدَّيْن العام أداة تمويل مهمة يمكن الاعتماد عليها في الأوقات العادية وغير العادية، ويذهب البعض إلى أن الاعتماد على الدَّيْن العام، لايزيد من عبء الدَّيْن على الاقتصاد الوطني ككل؛ لأن المجتمع دائن لنفسه في شكل تحويلات للدخل من القطاع الخاص إلى القطاع العام أو من إستخدام إلى آخر، ومن ثم تتجلى فعالية الدَّيْن العام كأداة تمويلية بشكل خاص عندما يكون القطاع مسؤولًا عن تمويل التنمية والاستثمار[١].

ويلعب الدَّيْن العام دورًا مُهِمًّا في جميع الاقتصاديات في جميع أنحاء العالم ليس فقط كمصدر للأموال لتمويل النفقات العامة، ولكن أيضًا كمصدر أساسي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ولاسيما برامج الاستثمار والبنية التحتية.

جديرًا بالذكر إن فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد والاستقرار السياسة والمساءلة القانونية تؤثر بشكل كبير على مستويات الديون في دول الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للدول غير الاعضاء فإنها تفتقر لتلك القواعد، وإن فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد والمساءلة يكون لها التأثير الأكبر في التنمية الاقتصادية، وتشير النتائج إلى أن المؤسسات المالية القوية تلعب دورًا فعالًا في احتواء الديون داخل الاتحاد الأوروبي، أما في الدول غير الأعضاء التي تعاني من ضعف مؤساستها فتتفاقم بها أزمة الدين العام، وإن

[١] الشيخ , عبدالله , مُقدمة في اقتصاديات المالية العامة , جامعة الملك سعود , يدون ناشر , بدون سنة نشر الرياض , ص ٣٦٩

السيطرة على الفساد الحكومي والمؤسسي لها تأثير إيجابي على مستويات الديون، وعدم الاستقرار السياسي والفساد يعيق قدرة الحكومات على تقديم ما في وسعها لإدارة وتخفيض الدين العام[٢].

والعوامل الاقتصادية التي تسبب الدَّيْن العام تتنوع وتتشابك في تأثيرها على الاقتصاد بشكل شامل، وتتمثل هذه العوامل في :

- تأتي الكفاءة الغير متوقعة من الموازنة العامة، حيث يمكن أن تحدث تلك الكفاءة عن طريق التوزيع العشوائي أو غير المتزن للموارد الاقتصادية مما يجعل الموازنة عُرْضَة للعجز المستمر وزيادة الإنفاق العام، الذي يجبر الحكومة على اللجوء إلى الاقتراض لتغطية هذه النفقات.
- نتيجة الدور المتطور للدولة في النشاط الاقتصادي، ووفقًا لمفهوم التمويل الوظيفي أصبح الاعتماد على التمويل العام ليس فقط كمصدر للتمويل، وإنما أيضًا كأداة للتوجيه الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويرجع ذلك إلى أن الحكومات تُشجع أحيانًا على الادخار بدلًا من الاستهلاك، وذلك بوساطة طرح سندات حكومية بأسعار وبفائدة مُغرية، كما أنها تكبح الضغوط التضخمية من خلال امتصاص فائض القوة الشرائية في الاقتصاد الوطني[٣].
- تأتي التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد، مثل: الأزمات الاقتصادية التي تعيق توفير الموارد المحلية، وتُجبر الحكومة على زيادة الاقتراض لتغطية احتياجات التنمية والخدمات الأساسية؛ مما يؤدي إلى تضخم الدَّيْن العام.
- عندما تنخفض الإيرادات الضريبية وتصل الضرائب إلى حدها الأقصى والأمثل، وتكون قدرة الشعب قد استنفذت، هنا لا يمكن للدول أن تلجأ إلى فرض مزيد من الضرائب؛ وذلك لأن الوضع الاقتصادي سيؤدي إلى تدهور الأنشطة الاقتصادية، وكذلك مستويات المعيشة، وبالتالي ستلجأ الدول إلى الاقتراض العام كمصدر للأموال لتمويل النفقات العامة[٤].
- هيمنة الدولة على المجالات الاقتصادية بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين المعيشة، وهو ما يتطلب توفير موارد مالية إضافية تتجاوز قدرة الإيرادات الحالية؛ مما يدفع الحكومة إلى الاقتراض بشكل مُستمر.

---

[2] Arusha Cooray , Ibrahim Özmen , The role of institutions on public debt: A quantile regression approach , International Review of Economics & Finance , Volume 93, Part A, June **2024** , p ١٣

[٣] الشيخ ,عبدالله , مرجع سابق ص ٣٧٣

[٤] الأعسر , خديجة , اقتصاديات المالية العام , المعادي , القاهرة , ٢٠١٦ , ص: ٢٠١.

- ويرجع اعتماد الحكومة على الدَّيْن العام المحلى إلى وجود خلل خطير بين حجم الموارد المتاحة وحجم الاحتياجات الفعلية للاقتصاد المصري، ومن أهم ملامح الخلل هو عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك[٥].
- مكانة القطاع الخاص التي قد تضعف مع تقدم القطاع العام في الاقتصاد؛ مما يزيد الاعتماد على الاقتراض لتعويض النقص في الاستثمارات وتطوير البنية التحتية.
- إن زيادة الإنفاق العام يُعَد أحد الاسباب الرئيسة التي أدت إلى زيادة معدل الاقتراض العام في مصر مع الفشل الزريع لمعظم فروع الإدارة العامة للدولة في مُعالجة المشاكل الإدارية التي كانت تعاني منها والتوصل إلى حلول مناسبة لها[٦].
- التمويل التضخمي الذي يؤدي إلى زيادة الدَّيْن العام نتيجة لإصدار العملات لتغطية التضخم والزيادة في التكاليف؛ مما يزيد من الضغوط على الحكومة للتمويل الخارجي.
- كذلك الفساد المالي والإداري في القطاع العام والحكومة يشارك ويساهم أيضًا في زيادة الدَّيْن العام، والذي يمكن أن يتخذ أشكالاً عدة تتراوح بين الرشوة والتربح غير المشروع، والتهرب الضريبي بسبب الأنشطة غير الرسمية التي لاتخضع لرقابة الحكومة على الرغم من أنها تتمتع بكافة امتيازات الأنشطة الرسمية، وفي حالة عدم نجاح السياسات الاقتصادية، وبالتالى سيقلل الاقتراض العام ثقة افراد المجتمع في مدى قدرة الحكومة المصرية على تنفيذ برامجها بنجاح، وفي حالة التهرب الضريبي تخسر الدولة فرصة سداد فجوة الموارد المحلية دون اللجوء الى الدين العام المحلى وما يرتبط به من مشاكل[٧].
- وكذلك تساهم القروض العامة في القضاء على البطالة ورفع دخل الفئات ذات الدخل المنخفض، وعندما تُستخدم مركزيًّا في مشاريع استثمارية تخلق فرص عمل أو تطور البنية التحية في المدن والمناطق ذات الدخول المنخفضة، ويعتبر الاقتراض العام وسيلة لإدارة الأموال المُعطلة أو المُكتنزة عن النشاط الاقتصادي من أجل إعادة ضخها في دورة الدخل القومي.

---

[٥] عبد العزيز , جهاد صبحي, انعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادي على الدين العام في مصر , مج ١١ , ع ٣٣ , مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي مصر ٢٠٠٧ , ص: ٢٣.

[٦] الوكاع، كيلان أحمد خلف، الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة، بحث علمي، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٢٠ , ص: ١٠ .

[٧] الوكاع . كيلان احمد خلف , مرجع سابق ص ٩

- لتوفير البنية التحتية الأزمة لعمل النشاطات الاقتصادية وخاصة الأنشطة الإنتاجية، وتعاني البلدان النامية من نقص حاد وواسع النطاق في معظم مرافق البنية التحتية، بما في ذلك مرافق المياة والكهرباء والطرق والجسور والموانى والمطارات[٨].
- وأخيرًا، التبذير المُسرف على الأركان الأساسية للدولة يزيد من النفقات غير المنتجة، ويؤدي إلى زيادة الاقتراض لتغطية هذه النفقات؛ مما يعزز دور الدَّيْن العام كوسيلة لتمويل تلك الإنفاق المُبالغ فيه[٩].

ومما سبق يظهر لنا أنَّ تحديد العوامل الاقتصادية المسببة للدَّيْن العام تُعد خطوة البداية في تحليل مشكلة تفاقم الدَّيْن العام في مصر؛ حتى نتفهم طبيعة تلك الأزمة، ومسبباتها.

المطلب الثاني

عناصر أعباء الدَّيْن العام التي تشكل أزمات اقتصادية

لقد ارتفع مُعدل الدَّيْن العام في مصر الى مستوى قياسي، فلابد من مراقبة مؤشرات الدَّيْن، حيث إن نسبة الدَّيْن العام والدَّيْن الخارجي الى الناتج المحلى الإجمالي والصادرات يمثل مؤشر مفيد لتحديد تطور الدَّيْن والقدرة على السداد، وتمثل أعباء الدَّيْن العام هي الجوانب التي تُشكل الأزمات الاقتصادية والتي تؤثر على الحكومات والمجتمعات بشكل شامل، وفيما يلي توضيح مُفصل لبعض عناصر هذه الأعباء:-

١. **الفائدة السنوية وسداد أصل الدَّيْن:**
   - **الوفاء بالدين العام:** يعني سداد قيمة الدَّيْن الأصلية والفائدة وفق الميعاد المحدد.
   - **استهلاك الدين العام:** يتمثل في سحب الأموال من الموارد اللازمة لسداد الدَّيْن بتدريج وتقسيم السداد على فترات زمنية محددة؛ مما يخفض الفائدة المستحقة.
   - **تثبيت المديونية:** تحويل ديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل؛ مما يخفف الضغط المالي.
   - **تبديل الديون:** تبادل دين بفائدة أقل بدين بفائدة أعلى؛ مما يؤدي إلى تقليل العبء المالي.

٢. **الاقتراض والسداد:**

---

[٨] خلف , فليح حسن , المالية العام , جدار الكتاب العالمي , الاردن , ٢٠٠٨ , ص ١٤٣

[٩] رشيد، ايناس محمد، وآخرون، تحليل أثر الدين العام علي الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق، مرجع سابق، ص(٣٧١:٣٧٢).

- الاستهلاك بأسلوب القرعة: اختيار عدد من السندات لسدادها في فترة زمنية محددة؛ مما يجعل السداد غير متوقع للدائنين.
- دمج السندات وشراءها: تقوم الحكومة بشراء سنداتها المستحقة للدَّيْن من السوق المالية؛ مما يتيح لها استفادة من الفرق بين القيمة الفعلية للسندات والقيمة الاسمية.

٣. المدى الزمني للديون:

- تأثير مدة الدَّيْن: يمكن أن يؤثر زمن سداد الدَّيْن على استدامة النظام المالي والاقتصادي، حيث يمكن أن يزيد من الضغط المالي على الموازنة العامة.

٤. الضغط المالي والموازنة العامة:

- **زيادة الدَّيْن:** يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل الدَّيْن إلى ضغط مالي على الموازنة العامة؛ مما يصعب عمليات الإنفاق والتنمية.
- **تأثير الدَّيْن على النمو الاقتصادي:** قد يؤدي زيادة الدَّيْن إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتقليل الثقة في الاقتصاد[١٠].

ونخلص مما تقدم إلى إمكان تحديد أعباء الدين العام، وذلك بوساطة تحديد الفائدة السنوية المترتبة علية بالإضافة إلى سداد أصل الدَّيْن يساعد على التنبؤ لحل أزمة الدَّيْن العام من خلال تحويل الديون قصيرة الأجل الى ديون طويل الأجل؛ مما يخفف الضغط المالي المترتب، وكذلك تحديد نوعية الاقتراض والسداد، حيث اختيار النوعية لسدادها في فترة زمنية محددة ومناسبة تساعد وحدة إدارة الدَّيْن على تسديد قيمة القروض بالوقت التي تحدده، حيث إن تحديد وقت السداد يؤثر على استدامة النظام المالي والاقتصادي، وبالتالي تقليل الضغط المالي على الموازنة العامة، وبالتالي صعوبة في عملية الإنفاق وإستراتيجيات التنمية المُخطط لها مُسبقًا.

[١٠] عبدالصمد، مها محمود رمضان، أزمة الدين العام الداخلي وبعض آثاره الاقتصادية والاجتماعية في مصر، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٧، ص(١٠:١٣).

المطلب الثالث

الآثار الاقتصادية للدَّيْن العام

تُحذر الاتجاهات الحالية والمستقبلية للدَّيْن العام وتُنذر بالخطر، ويذهب التقرير ونتائج البحث الى أن المخاطر لا يمكن حصرها والناتجة من تداعيات تفاقم الدَّيْن الخارجى وحده، وإن مقارنته بإجمالي الدَّيْن العام هو مقياس يفتقر إلى توازن جوهري في تقييم وضع الدَّيْن العام العالمي، وأظهرنا بالمبحث السابق مؤشرات تعرض تلك المخاطر الحالية والمستقبلية لتفاقم الدين العام.

ويعد الدَّيْن العام المحلى من أخطر المشاكل التي تواجه أي بلد سواء من منظور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسى، وتمثل مشكلة الدَّيْن العام المحلى تحديًّا رئيسًا لإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي عدم التوافق بين الإنتاج والاستهلاك، والادخار والاستثمار إلى فجوه بينهم وعدم التوافق بينهم يخلق فجوة تؤدي إلى مشكلة الدين العام المحلي.

كما أن أحد المبادئ الأولى للاقتراض العام أن يكون استخدام الاقتراض مُجديًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا ومن الأفضل استخدام الاقتراض لمشاريع إنمائية ذات أولوية، والتي لها القدرة على تحقيق تدفقات من استخدامها تسمح بالقدرة على السداد، والقدرة على تغير هياكل الإنتاج والعمالة لصالح الاقتصاد الوطني.

وللاقتراض العام مجموعة متنوعة من الآثار على الاقتصاد الوطني، والتي تختلف باختلاف طبيعة الاقتراض الداخلي أو الخارجي ومدة الاقتراض العام، ووجهة الاقتراض العام وطبيعة الإنفاق الممول من الاقتراض العام، وتختلف وفقًا لطبيعة الإنفاق المالي، وفيما يلي عدد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدَّيْن العام في ظل السياسة الحكومية التي تتسم بالاقتراض لتمويل القروض القديمة والنزعة التنموية وعدم تحديد الاولويات:

١- له تأثير على الطموحات الإنسانية ومستوى المعيشة، حيث إن الدَّيْن العام يمكن أن يكون عائقًا أمام تحقيق الطموحات الإنسانية للمجتمع، مثل: توفير فرص العمل، التعليم، والرعاية الصحية، كما يؤثر على مستوى المعيشة بسبب العبء المالي الذي ينتج عن سداد فوائد الدَّيْن، والتخلف عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

٢- يتم استخدام سندات الحكومة المحلية لتمويل عجز الموازنة العامة، ويكون عبء سداد تلك السندات يُمثل إنفاقًا إضافيًّا على الموازنة العامة للدولة، وبسبب سوء الإدارة المالية فإن نفقات السندات تزداد عام بعد عام بمعدل نمو أعلى من معدل نمو إيرادات تلك السندات؛ مما يؤدي إلى زيادة واستمرار عجز الموازنة، حيث إنه يرتبط مباشرة بزيادة واستمرار سندات الحكومة المحلية؛ مما يؤدي إلى خلق حلقة مُفرغة من تراكم الديون، وكذا عبء سداد الديون، ومن ناحية أخرى فإن تخصيص مبالغ مالية كبيرة تعادل حوالي ربع النفقات وثلث الإيرادات لتسديد الديون يعني ذلك حرمان المواطنين من تلك الأموال؛ لأنها خُصصت ووُجهت لسداد الديون[١١].

٣- له تأثير على الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث يقلل من الاستثمارات الخاصة نتيجة توجيه الأموال لسداد الدَّيْن بدلاً من الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، ويعمل على تباطؤ النمو الاقتصادي نظرًا للضغوط المالية المتزايدة وتقليل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية.

٤- يرى البعض أنَّ الدَّيْن العام يُغري الحكومات بالتبذير والإسراف؛ وذلك بسبب سهولة الحصول على مبالغ مالية ضخمة، وعلاوة على ذلك يرى البعض أن تكرار عملية الاقتراض العام من قِبَل الدولة له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية للبلاد، ويري البعض الآخر أن الدَّيْن العام يوفر للأفراد مكانًا سهلًا وخاليًا من مخاطر استثمار رؤوس أموالهم؛ مما يثنيهم عن الاستثمار بالمشاريع الصناعية والتجارية التي تتطلب أموالاً وهذا يظهر مدى التأثير السلبي للدَّيْن على التنمية الاقتصادية للبلاد[١٢].

٥- له تأثير على التضخم والتوزيع العادل للدخل؛ لأنه يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة بالاقتراض، ويساهم في تفاقم التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية نتيجة ارتفاع تكلفة المعيشة وتقليل القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة.

٦- يزيد الاقتراض العام من صافي تدفق الانفاق النقدي، أي إن الاقتراض العام يضيف قوة شرائية جديدة إلى الاقتصاد الوطني، وفي هذة الحالة لا يكون للاقتراض العام تأثير انكماشي على الاقتصاد[١٣]؛ لأن الاقتراض العام لا ينافس القطاع الخاص على الأموال، ولكن حقيقة الأمر أن الأفراد يكتبون في السندات العامة، ويودعون عائدًا له تأثير توسعة على الاقتصاد، حيث إنها تزيد من الطلب الكلي في المجتمع ويعتمد التأثير النهائي الاقتراض العام على كيفية استخدام الحكومات لعائدات القروض، ولكن بشكل عام

---

[١١] عبد العزيز , جهاد صبحي , مرجع سابق , ص: ٢٦.

[١٢] الوكاع، كيلان أحمد خلف، الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة، بحث علمي، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٢٠، ص(١٢:١٥).

[١٣] العلى , عادل , المالية العامة و القانون المالي و الضريبي , الطابعة الثانية , اثراء للنشر والتوزيع , الاردن ,٢٠٠٨ , ص ٢٩٢

في مرحلة الاكتتاب يكون للاقتراض العام تأثير توسعي على مستوى الاقتصاد الوطني، وهذا الأثر يحدث عندما تقترض الحكومة من الأفراد، فهي عبارة عن أموال مكتنزة خاملة بعيدة عن النشاط الاقتصادي[١٤].

شكل (١)

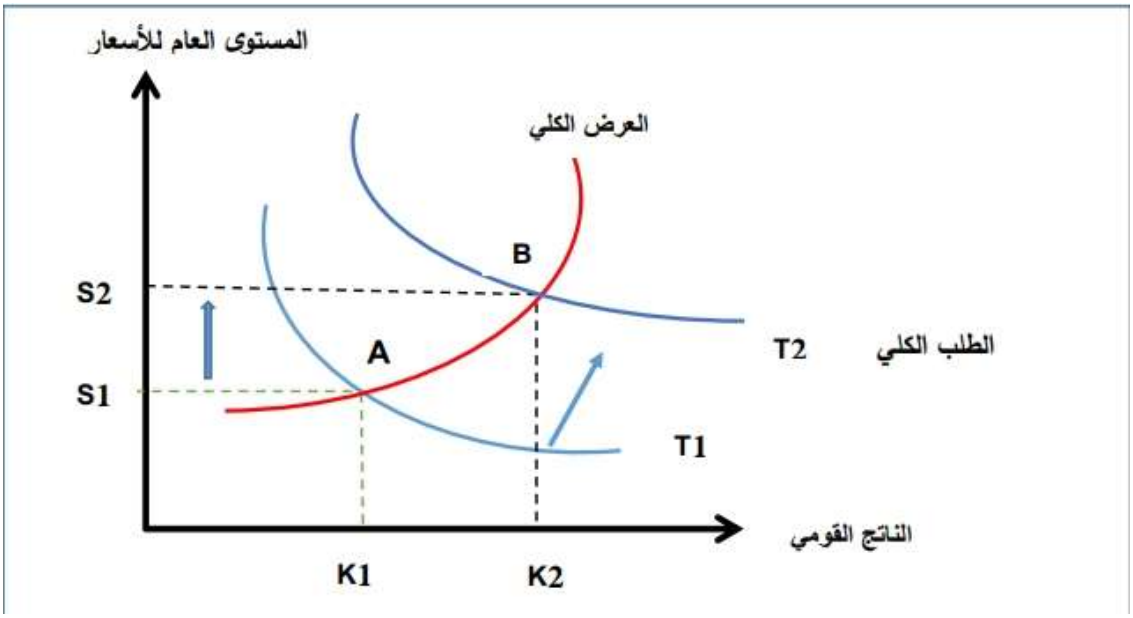

(عباس جواد احمد كشمش، تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)، جامعة كربلاء كلية الإدارة و الاقتصاد)

ويتضح من الشكل (١) أعلاه أن الاقتراض العام يُفرج عن بعض الأموال المعطلة غير المستخدمة، ومع بقاء العوامل الأخرى دون تغير هنا يتحرك منحنى الطلب من (T1) الى (T2)، وتتغير حالة التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B)، ويزداد حجم الإنتاج من (K1) إلى (K2)، وترتفع الأسعار من (s1) إلى (s2)، وفي هذه الحالة يكون الاقتراض العام له تأثير إيجابي صافي مستوى للاقتصاد الوطني، والذي يتمتع بقدر كبير من المرونة واستجابة كبيرة سريعة للزيادة في الطلب، وإذا كان مصدر الاقتراض العام مُدخرات مُتعلقة ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي أي لأغراض الاستثمار، فإن الاقتراض هنا في هذه الحالة يؤدي إلى منافسة بين القطاعين الخاص والعام؛ مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع

[١٤] كشمش , عباس جواد احمد , تحليل اثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ , جامعة كربلاء كلية الادارة و الاقتصاد ص ١٧

أسعار الفائدة، وبالتالي توجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة والاستثمار، فعندما تزداد أسعار الفائدة ينخفض الاستثمار.

٧- من منظور النظرية النظرية الكلاسيكية فإنها ترى أن الدَّيْن العام هو مصدر إستثنائي للإيرادات، وترى أن أفضل سياسة هي التقليل من الاقتراض العام، وتسريع سداد الديوان وخدمتها، وتقليل معدل الديون إلى الحد الأدني، وتنبع وجهة نظر الكلاسيكية من اعتقادهم الراسخ بأن الدولة يجب أن تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا في حالة استثنائية وضرورية، ويرى أنصار هذا الاتجاه الأثر السلبي للدَّيْن العام يكون من خلال تأثيراته على المدخرات الخاصة و الاستثمار الخاص و تراكم رأس المال وتأثيرة على الانتاجية الكلية وعوامل الإنتاج، وأن الأثر الإيجابي للدَّيْن العام على الناتج الكلي يقتصر على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل فإن تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض سيقلل من حجم المدخرات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار، الأمر الذي سينعكس سلبًا على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وتقوم وجهة النظر الكلاسيكية المناهضة للاقتراض العام على افتراضين، الأول: افتراض وجود طرح نقدي ثابت ونفقات حكومية غير مُنتجة، وثانيا: افتراض الاستخدام الكامل، ومن ناحية أخرى لا يُجيز الاقتراض العام لتمويل الإنفاق العام إلا في حالات الحرب أو الأزمات الاستثنائية[١٥].

٨- له تأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ يقلل من مرونة الحكومة في تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة نظرًا للضغوط المالية المتزايدة، ويزيد من الاعتماد على سياسات تقشفية قد تؤثر سلبًا على الخدمات الاجتماعية والتنمية.

٩- تفاقم أزمة الاقتراض العام أدى إلى تنحية الحكومة للقطاع الخاص، ولهذه الإزاحة آثار انكماشية على الائتمان و التوظيف وتوزيع الدخل، والإزاحة هو مفهوم يصف التأثير السلبي للعجز الحكومي على الاستثمار الخاص، ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في العجز الحكومي ماليًّا يزيد من حجم التمويل للحكومة مقارنة بحجم القطاع الخاص، كما أن هذ التوسع في العجز يدفع القطاع الخاص إلى الخروج من أسواق رأس المال، و يرجع ذلك إلى أن الحكومة تحسب الأموال التي كان القطاع الخاص سيقترضها من السوق لتمويل استثمارته الخاصة لو لم يزد العجز الحكومي ويعترف ويدرك منتقدوا السياسة التعويضية بهذا[١٦].

---

[١٥] المرجع السابق، ص: ٢٦.

[١٦] ابو العيون , محمود ,توزيع الاتمان المصرفي بين الحكومة و القطع الخاص , القاهرة , الجمعية المصري للاقتصاد و الاحصاء و التشريع , ١٩٨٨ , ص ٩

١٠- له تأثير على الضرائب والخدمات الحكومية؛ إذ يزيد من ضغوط الضرائب على المواطنين لتغطية تكاليف سداد الدين، وقد يؤدي ذلك إلى تقليل الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين نتيجة للتركيز على سداد الدَّيْن بدلًا من توفير الخدمات الأساسية.

١١- يمكن لزيادة حجم النقود المتداولة أن تُحفز الاقتصاد، ولكن الزيادة المفرطة في حجم النقود المتداولة يمكن أن تؤدي إلى التضخم خاصة إذا كان نظام الإنتاج في البلد غير مرن حيث لا يمكن للناتج الكلي تلبية الطلب الكلي الموجود، فضلا عما تقدم فغالبًا ما تؤدي مُعدلات الاقتراض العام المرتفعة إلى إثارة المخاوف من موجة تضخمية متصاعدة، وتقوم العديد من البلدان لتمويل العجز في ميزانيتها عن طريق الاقتراض المباشر من البنك المركزي بدلاً من ذلك، فهناك نهج غير مباشر يتمثل في بيع سندات الخزانة والعملات الأجنبية للبنوك التجارية و إعادة خصمها من البنك المركزي.

١٢- تؤدي الديون إلى زيادة أسعار الفائدة نتيجة السياسة النقدية الانكماشية؛ لأن ارتفاع أسعار الفائدة المرتبط بخدمة الديون يساهم في تهميش الاستثمار الخاص من خلال رفع تكلفة رأس المال؛ مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتسير النتائج إلى أن الدَّيْن العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا ما يحدث في منطقة شرق إفريقيا، مثلها هو الحال في العديد من البلدان النامية حول العالم، وكذلك يميل إلى تهميش الأنشطة الاقتصادية؛ مما يعيق تكوين رأس المال ويقلل من الإيرادات الضرورية للاستثمار[١٧].

وبناءً على ما تقدم فإن هذه الآثار تجعل إدارة الدين العام وضرورة التحكم في معدلاته أمرًا حيويًا للحفاظ على استقرار الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة. وعقب أن وضحنا أسباب تفاقم الدَّيْن العام والآثار الاقتصادية للدَّيْن العام سوف نتطرق لمعرفة الآثار الاجتماعية للدَّيْن العام.

[17] Bunde Aggrey Otieno - Public debt, investment and economic growth dynamics: Do geographical proximity and spatial spillover effects matter? Regional Science Policy & Practice June **2024 , p** 8

المطلب الرابع
الآثار الاجتماعية للدَّيْن العام

يظهر لنا مما سبق أن للتمويل العام آثار اقتصادية واضحة كما أشرنا سالفا، حيث إن له -أيضًا- آثار اجتماعية لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية، وتعتمد الآثار الاقتصادية للقروض على عاملين هما: طبقة النظام الضريبي، وكيفية توزيع سندات القروض بين فئات المجتمع.

فإذا كان النظام الضريبي يعتمد بشكل أساسي على الضرائب غير المباشرة كما هو الحال في الدول النامية، فهذا يعني أن الفقراء هم المتحملون الحقيقيون لعبء تمويل أصل القرض وكذلك فائدته، ويرجع ذلك إلى أن الفقراء يتسمون بانخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبصياغة أخرى سيؤدي ذلك إلى إعادة الدخل القومي في اتجاة الطبقات الغنية.

وعندما يكون النظام الضريبي قائمًا على الضرائب المباشرة (كما هو الحال في البلدان المتقدمة) ويكون تصاعديًّا؛ فيتم هنا إعادة توزيع الدخل القومي على الفقراء حيث سيتحمل الأثرياء عبء تمويل أصل الدَّيْن والفائدة الناتجة عنها[١٨].

ومن شأن ارتفاع قيمة هذة السندات أن يعيد توزيع الدخل القومي على الأثرياء؛ مما يزيد من عدم المساواة بين الدخول، وهذا هو الحال على وجه الخصوص عندما يصاحب ذلك نظام ضريبي قائم على الضرائب غير المباشرة أو الضرائب المباشرة ذات المنحى النسبي.

وعندما تكون سندات القرض مملوكة من قِبَل عامة الناس فهنا تكون قيمة مطالبات القروض منخفضة؛ فإن ذلك يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي والحد من عدم المساواه في الدخل.

وتؤدي زيادة عبء الدَّيْن العام المحلى إلى توزيع سئ الدخل القومي، ويرجع ذلك إلى أن جزءًا كبيراً من الإيرادات الحكومية ولاسيما إيرادات الدَّيْن العام، ويعاد إلى الشرائح الأكثر ثراءً في المجتمع في شكل

---

[١٨] العلى , عادل , مرجع سابق ص ٢٩٧ , ٢٩٨

فوائد وأقساط الدَّيْن العام المحلى بدلاًمن توجيه الإيرادات الضريبية إلى التعليم والصحة والإنفاق على القطاع الاجتماعي، والتي تفيد أفقر شرائح المجتمع[١٩].

وبِناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدَّيْن العام في الاقتصاد المصري الوطني لها طبيعة هيكيلية، أي إنها تنشأ أساسًا من عدم قدرة الاقتصاد الوطني أن يحقق التوزان بين الإنتاج والاستهلاك، وكذلك من كونه ينشأ من اختلال الإنفاق العام و الإيرادات العامة.

ومن ثَمَّ فإن إدارة هذه العبء المالي يتطلب إستراتيجيات واضحة وفعالة من الحكومات للحفاظ على استقرار الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام؛ لتجنب المشكلات التي قد تنجم عنها.

ويسبب الدَّيْن العام مجموعة من المشاكل على الصعيد الاقتصادي، حيث إن الدَّيْن العام يُثير مشاكل اقتصادية تؤدي إلى ورطة المديونية وخلق الأزمات الاقتصادية، ففي عام ١٩٧١ م شهد العالم تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي والمالي بعد إلغاء النظام الثابت لسعر الصرف واعتماد خطة التعويم، وهذا التغيير أثَّر بشكل كبير على الدول النامية التي كانت تعتمد بشكل أساسي على إنتاج البترول، حيث بدأت تواجه تحديات مالية كبيرة.

والدول المنتجة للبترول وجدت نفسها تضع كل إيراداتها في البنوك الأمريكية والأوروبية لتطوير مؤسساتها الإنتاجية؛ مما جعلها تعتمد بشكل كبير على الاقتراض للنمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، تضررت الدول التي لا تمتلك موارد البترول من ارتفاع أسعار المنتجات التي تعتمد على النفط في صناعتها.

ومع تزايد الديون وتراكمها، بدأت البلدان تواجه مشاكل اقتصادية، مثل: ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة التصديرية وتدهور العملة المحلية، ولجأت الحكومات إلى الاقتراض المتكرر دون وعي بتبعات الدين الباهظة، ولم تستثمر بشكل كافي في مشاريع تعزز النمو الاقتصادي.

---

[١٩] مجلس الوزراء (٢٠٠٥) مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار , الدين العام المحلى و مؤشر الاقتدار المالي , ص ٣٤

وفضلا عن ذلك زاد الدين الخارجي للدول النامية العربية بشكل كبير في العقود الأخيرة؛ مما أثر سلبًا على قدرتها على تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل، كما أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر وتفاقم الأزمات الاجتماعية والأمنية[٢٠].

ونرى أن عدم إدارة الدَّيْن العام بشكل فعال وعدم استثماره في مشاريع مُنتجة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في الدول المتضررة، ولا يتوقف الأمر فقط على تزايد وتفاقم المشكلات الاقتصادية، وإنما يحدث مشكلات اجتماعية وأمنية.

ولا ينبغى على الحكومة أن تَحرم نفسها من الاقتراض، ولكن يمكنها ذلك عند الضرورة، كما يجب عليها أن توجه تلك الأموال المُقترضة نحو الاستخدمات الإنتاجية، مثل: الاستثمار العام والتحفيز الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك يتعين على الدول النامية أن تكون حذره عند فرض قواعد مالية صارمة على الاقتراض؛ نظرًا للتأثير السلبي المحتمل حين استدامة الدين وزيادته، وعلى الرغم من أن تحسين نسبة الناتج المحلى الإجمالي يُعَدُّ وسيلة لتقليل الدَّيْن العام .

إلا أنه لابُدَّ من التعامل معه بحذر، حيث إن زيادة الناتج المحلى الإجمالي من خلال تقليص الإنفاق في وقت يحتاج فيه الاقتصاد إلى تدخل مالي قد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي والرفاهية؛ مما يجعله غير مُنتج؛ لذلك ينبغى التركيز على تحسين الناتج المحلى الإجمالي من خلال زيادة الإيرادات، ولضبط وإدارة الدَّيْن العام، وهناك حاجة مُلِحَّة على صُنَّاع القرار لتحفيز النمو الاقتصادي والسعى لتخفيف أعباء الديون، وضمان الاستقرار السياسي، فضلا عن خفض سعر الصرف لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد[٢١].

وفي الواقع تُشكل الاستدانة وإدارة الدَّيْن العام تحديات كبيرة للأجيال القادمة، حيث يجب عليهم أن يتحمَّلوا النتائج والتكاليف التي يفرضها الدَّيْن الذي تم استحقاقه في الأجيال السابقة، وتتأثر هوية المجتمع وأفراده بشكل سلبي؛ إذ يصبح عليهم تقديم السداد للديون التي لم يستثمر مبالغها في تنمية الاقتصاد خلال عصرها.

---

[٢٠] الياسري، إبراهيم جاسم جبار، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، الطبعة الأولي، مركز الرافدين للحوار للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٢، ص(٦٨:٧٥).

[21] Attahir B. Abubakar ،W. David McCausland ،Attahir B. Abubakar Do debt relief and fiscal rules improve public debt sustainability? The experience of sub-Sahara African countries ، Journal of Policy Modeling ،**2024** ، p 18 .

ويتم توجيه مبالغ الديون بشكل أساسي لسد العجز في موازنة الدولة، دون أن تُستَثمر بشكل فَعَّال في مشاريع تعود بالفائدة المالية على المدى البعيد، وهذا النظام يفتقر إلى العدالة الاجتماعية، حيث يتحمل الأفراد العاديون أعباء الديون، بينما يستفيد الأشخاص الذين اقترضوا في زمانهم من الأموال.

ومن الناحية الاجتماعية، تُستخدم الأموال المدفوعة للإعانات المعيشية للمواطنين في تمويل الدَّيْن العام بشكل كبير؛ مما يقلل من الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية، وتظهر الإحصائيات أن صناديق التأمين الاجتماعي تُسهِم بنسب كبيرة في تمويل الدين؛ مما يعكس الضغط الكبير الذي يتعرض له النظام الاقتصادي.
على الجانب الآخر، يعتمد القطاع الخاص الذي يعمل به شرائح كبيرة من الدخل المحدود على تمويل الدَّيْن العام المحلي؛ مما يزيد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد، وتُظهِر الأرقام الارتفاع المستمر في مدى الاعتماد على القروض والديون؛ مما يجعل السداد أكثر صعوبة ويقلل من فرص الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي تعزز الاقتصاد على المدى البعيد.

وبذلك، يُظهر هذا النظام الاقتصادي التحديات التي يواجهها المجتمع في تحمل الأعباء المالية وإدارة الدين العام بشكل فعال؛ مما يستدعي وجود إستراتيجيات وإصلاحات اقتصادية تساعد في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي.

كما أن الأرقام والإحصائيات تعكس تحديات كبيرة في إدارة الدَّيْن العام وتمويله، فبالنظر إلى إحصائيات الصناديق الاجتماعية، نجد أنها تُسهِم بنسب كبيرة في تمويل الدَّيْن العام، حيث ارتفعت نسب التمويل بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩، ففي عام ٢٠٠٤، بلغ مبلغ التمويل من قبل صناديق التأمين الاجتماعي ١٩٦,٢ مليار جنيه، وارتفع بنسبة ٦٢,٦% إلى ٢٤١,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦، ثم ارتفع إلى ٢٧٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩، بنسبة ارتفاع تبلغ ١٦,٥%.

وهذه الأرقام تشير إلى اعتماد كبير على تمويل الدين من قبل هذه الصناديق، ومن ناحية أخرى يُظهر القطاع الخاص الذي يعمل به شرائح كبيرة من محدودي الدخل مساهمته الكبيرة في تمويل الدين العام المحلي، ففي عام ٢٠٠٤، بلغت مساهمة القطاع الخاص ١١٧,٤ مليار جنيه، وارتفعت إلى ١٣١,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦،

ثم ارتفعت بشكل ملحوظ إلى ٢٧٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩، بنسبة ارتفاع تصل إلى ٨٣%، هذه الزيادة تعكس الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص في تمويل الدين العام؛ مما يعكس ضغطًا إضافيًا على الاقتصاد والمجتمع[٢٢].

وجدير بالذكر أنَّ إجمالي الدَّيْن العام قد بلغ في عام ٢٠٢٠ (١٢٣٤٩٠,٥ مليار دولار)، وفي عام ٢٠٢١ بلغ (١٣٧٨٥٩,٦ مليار دولار)، وفي عام ٢٠٢٢ بلغ (١٥٥٧٠٨,٩ مليار دولار) وفي عام ٢٠٢٣ بلغ اجمال الدين العام (١٦٤٧٢٧,٦ مليار دولار) وهذا ما اعلنه البنك المركزي المصري[٢٣].

ومن خلال ما ورد بتقرير البنك المركز المصري نرى أن مصر تعاني من أزمة حقيقية، وهي تتمثل في الزيادة المستمرة للدَّيْن العام، ولا بد من وضع قرارات حاسمة ورشيدة حتى يتم تطبيق رؤية مصر ٢٠٣٠ ، والتي تعتبر أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦م، والتي تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات.

وبناء على ما تقدم، فإن الدَّيْن العام يُعد من أخطر الأزمات التى تواجه الحكومات سواء من منظور اقتصادي أو اجتماعي، فتعتبر تحديًّا رئيسًا حتى يتم إدارته بنهج رشيد وسليم حتى يتم السير على إستراتجيات التنمية الاقتصادية المستدامة.

خاتمة

تناول بحثنا تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدَّيْن العام مع التطبيق على مصر، وقد تم تقسيم هذا البحث الى أربعة مطالب، المطلب الأول: تناول العوامل الاقتصادية المسببه للدَّيْن العام، أما المطلب الثاني: تناول عناصر أعباء الدَّيْن العام التي تشكل أزمات اقتصادية، أما المطلب الثالث: تناول الآثار الاقتصادية للدَّيْن العام، أما المطلب الرابع: تناول الآثار الاجتماعية للدَّيْن العام في مصر.

وجدير بالذكر أن وحدة إدارة الدَّيْن العام في مصر قامت بتحديد إستراتيجية تمتاز بالتوازن والجدوى، والتي ينبغى اعتمادها، حيث قامت وزارة المالية ووحدة إدارة الدَّيْن بتبني هذه الإستراتيجية منذ بداية السنة المالية الحالية، ويهدف هذا إلى تمكين وزارة المالية من توسيع محفظتها من الديون تدريجيًّا من

---

[٢٢] عبدالصمد، مهما محمود رمضان، أزمة الدين العام الداخلي وبعض آثاره الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص(١٨٠:١٨٢).

[٢٣] source central bank of Egypt اجمالي الدين العام للسنوات (٢٠٢٠ ,٢٠٢١ , ٢٠٢٢, ٢٠٢٣)

خلال إصدار أدوات طويلة الأجل نسبيًّا، مثل: سندات الخِزانة، ويتم تنفيذ تلك الإستراتيجة المعتَمَدة من خلال إصدار أدوات جديدة، وإعادة فتح أدوات طويلة الأجل؛ مما يسهم في إطالة مُتوسط استحقاق الدَّيْن وتوحيد مُنحنى عائد الأوراق المالية الحكومية، فسوف تساعد هذه الجهود في تقليل مخاطر إعادة التمويل الحالية.

فضلا عن ذلك، إن تبنِّي إستراتيجية تتبع نهجًا متوازنًا لتنويع مصادر التمويل بين المصادر المحلية والدولية يَمنح وزارة المالية مزيدًا من المرونة والقدرة على التكيفِ مع أي صدمات أو انحرافات مُحتملة.

ومما سبق نتج في نهاية هذه الدراسة عقب تحليلها أن توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:-

أولا: النتائج:

- أضحت أعباء خدمة الدَّيْن العام المحلى تُشكل عبئًا إضافيًّا على الموازنة العامة، خاصة مع انخفاض حجم الموارد المتاحة وتعدد أوجه استخدامها، وهذا قد يؤدي مرة أخرى إلى زيادة عجز الموازنة العامة؛ مما يعيدها إلى المستويات المرتفعة التي كانت عليها قبل فترة الإصلاح الاقتصادي.

- تتعدد آثار مشكلة الدَّيْن العام المحلى وعجز الموازنة العامة على الاقتصاد والمجتمع، حيث تؤثر سلبًا على القدرة على السيطرة على اتجاهات التضخم وارتفاع الأسعار، والذي يتجلى في تزايد الدَّيْن من عام إلى آخر، واستمرار العجز الكلي في الموازنة العامة يساهم في تفاقم أعباء خدمة الدَّيْن العام، فضلا عن ذلك فإن عدم الاستفادة من بعض القروض رغم فوائدها، والاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة، وغياب رؤية واضحة للخروج من دائرة الاقتراض المحلى و الخارجي؛ فكلها ظواهر سلبية يجب التغلب عليها.
- استمرار وتفاقم حجم الموازنة العامة يعكس تفاقم أزمة الدَّيْن العام، حيث يزداد حجم الدَّيْن العام الخارجي بشكل مُستمر في مصر، ويترافق معه زيادة عجز الموازنة مع زيادة الدين العام الخارجي؛ مما يؤدي إلى تأثيرات مهمة على حجم الدين العام وأعبائه ويعود ذلك إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تتسم بالانكماش، حيث تركز على مُعالجة المشكلات الأقل إلحاحًا على المدى القصير دون أن تُعالج القضايا

الهيكلية التي تُسهم بشكل رئيسي في زيادة الدَّيْن العام المحلى وأعبائه، علاوة على ذلك، فإن الجزء الأكبر من الدَّيْن العام المحلي يُستخدم لتمويل نفقات استهلاكية أو نفقات جارية دون أن يسهم بشكل ملحوظ في تمويل النفقات الاستثمارية أو الإنتاجية التي من شأنها تعزيز مستوي الناتج المحلى الإجمالي.

- يؤدي زيادة حجم الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها إلى تأثيرات سلبية على العجز في ميزان المدفوعات، وكذلك على صافي تدفق الموارد الأجنبية، كما يؤثر سلبًا على القدرة الذاتية على الاستيراد ومعدلات نمو التجارة الدولية ومعدل الادخار المحلي، ومستوى الاحتياطات الأجنبية، بالإضافة إلى تأثيره على معدلات التضخم في الدول المدنية.
- عندما تدرك الدول إمكانية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي فإن ذلك يقلل من حافزها لاتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب لتجنب حدوث الأزمات، إما بالنسبة للذهاب إلى نادي باريس، فهو ليس بالأمر اليسير؛ لذا يتعين على الدول التي ترغب في إعادة جدولة ديونها أن توافق على مجموعة من الشروط الصعبة التي يتم التفاوض عليها خلال عملية إعادة الجدولة؛ لذلك ينبغي أن يتم الدخول في هذه العملية فقط في حالات الضرورة الحقيقية و الأزمات.
- يساهم الدَّيْن العام الخارجي في التأثير سلبًا على الادخار المحلي، كما أنه يؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات؛ مما يؤدي إلى زيادة العجز، ويعكس ذلك وجود خلل في سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بإدارة الدَّيْن العام الخارجي، سواء من حيثة أوجه الإنفاق أو مصادر تمويل هذا الدَّيْن.
- يمكن استخدام الموارد المالية الإسلامية وطرق التمويل المختلفة للحد من عجز الموازنة العامة للدولة؛ مما يسهم في تقليل الدَّيْن العام المحلى أو القضاء عليه.
- أن الدَّيْن العام ليس بالضرورة سلبيًّا، بل يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني إذا تم توجيهه نحو مشروعات تُحقق عوائد اقتصادية تفوق تكلفته، أما إذا تم استخدامة لتمويل مشروعات لا تحقق عوائد أو لتغطية النفقات العامة الجارية؛ فإنه يؤدي إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمات مالية خطيرة.

ثانيًا: التوصيات:

- من الضروري اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تقليل النفقات العامة، وخاصة النفقات الحكومية مع توجيه الاقتصاد نحو بناء قاعدة إنتاجية بدلًا من الاعتماد المتزايد على الجوانب

الاستهلاكية غير الضرورية، ويجب العمل على ترشيد الإنفاق العام وتقليل مُعدل زيادته مقارنة بزيادة الإيرادات كوسيلة لتخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة.

- ينبغى تنظيم تدفقات الموازنة العامة سواء كانت تدفقات داخلة أو خارجة من موارد أو مصروفات؛ مما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض العام، وهذا سيساعد في تقليل تكلفة الدَّيْن العام، وبالتالي ترشيد الإنفاق على فوائد وأقساط الدَّيْن، و الهدف هو مُعالجة عجز الموازنة العامة وجعله في أدنى مستوى ممكن، وتحقيق أهداف الاقتصاد القومي في زيادة مُعدلات التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- من الضرورة السعي لتحقيق فائض في الموازنة العامة المصرية وتوجيهه نحو سداد نسبة واضحة من الدين العام المحلى، ويجب إجراء دراسة اقتصادية دقيقة للمشروعات الاستثمارية المطلوب تمويلها؛ وذلك لتقييم العائد المحتمل لهذه المشروعات، ومدى قدرتها على تحقيق عائد يتناسب مع تكلفتها، بالإضافة إلى إمكانية إنجازها في الوقت لمناسب؛ مما يسهم في زيادة معدلات النشاط الاقتصادي، كما يتعين تعزيز برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص تتولى وزارة المالية مسؤليته كونه أداة مهمة لمعالجة العجز في الموازنة .
- يجب العمل على تطوير وتعزيز البنية التحتية لأسواق المال المحلية في مصر قبل السماح بدخول التمويل الخارجي، ويتطلب ذلك توفير معلومات شاملة حول المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على هذة الاسواق، مع ضرورة ان تكون هذة البيانات دقيقة وتتحدث بشكل دوري وبشفافية كاملة، كما ينبغى دعم وتوفير الخبرات المتخصصه في مجالات الاستثمار في الأسواق المالية و البورصة، وتحليل المخاطر مع تعزيز التعاون بين هذة الخبرات وصانعي السياسات المالية والنقدية، علاوة على ذلك، يجب أن تتمتع إدارة الاقتصاد بالشفافية و التخلص من الفساد و المحسوبية وسوء الإدارة التي تؤدي إلى توجية الموارد المالية الى غير مُستحقيها، وتساعد في استثمارات غير مُنتجة تحمل مخاطر إئتمانية مُتعددة.
- العمل على تعزيز كفاءة الإنفاق العام من خلال موازنة البرامج و الأداء وتقييمهم بشكل مُوسع في الاقتصاد المصري، حيث يسهم ذلك في تحسين الأداء ويؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام و تحقيق العائد من النفقات العامة؛ مما يقلل من احتمالية ظهور عجز في الموازنة العامة للدولة و يقلل الحاجة الى الاقتراض، وهناك حاجة مُلحة لربط التمويل الخارجي بمجموعة متكامله من المنح و المساعدات والقروض الميسرة التي تهدف إلى تقليل أعباء الدَّيْن العام الخارجة وتمويل تكاليف المشروعات المحلية بأقل تكلفة ممكنة، ومن الضروري –أيضًا- ربط كل قرض بمشروعات التي تم الحصول عليها من أجلها؛ وذلك لتقيم قدره هذه المشروعات على تحمل أعباء التمويل، بالاضافة إلى ذلك، ينبغى العمل

على تقليل أعباء الدَّيْن العام الخارجي من خلال البحث عن أقل المصادر التمويلية تكلفة وقد يكون من المناسب تنشيط سوق الأوراق المالية التي تتعامل في السندات والأذون الحكومية.

- من المهم تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء المجموعة الاقتصادية، بالإضافة إلى محافظة البنك المركزي للمشاركة في وضع الرؤية العام، وتنفيذ الخطط والإستراتيجيات المتعلقة بمجالات عمل كل وزارة، ويجب أن تستند هذة الجهود إلى لجنة من الخبراء ذوي الكفاءه العالية، ويتفرغون لوضع هذه الخطط والإستراتيجيات، وضمان تعزيز فعالية اتخاذ القرار في مكتب إدارة الدَّيْن فيما يخص خيارات القروض الخارجية بما في ذلك اختيار العملة، وتحديد تاريخ الاستحقاق والفوائد المرتبطة بها.
- إن الجنيه المصري هو العملة الوطنية، كما أنه رمز لهويتنا في المجال الاقتصادي، فعلينا الدفاع عنه عند السعر الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية، فالمبدأ الأساسي المتبع في جميع دول العالم هو سيادة العملة الوطنية على أراضيها، ويجب أن نولي أهمية خاصة لاستقرار السعر، حيث استقراره ضروريًّا لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- وفيما يتعلق بالإيرادات تبرز أهمية تطبيق نظام الضرائب التصاعدي مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط الحد الأقصى للضريبة على الدخل، والذي تم تخفيضه هو (٢٢,٥ %) , وبذلك يعتبر منخفضًا مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة والنامية؛ بما في ذلك الدول التي تجذب الاستثمارات الخارجية بشكل كبير، كما يعتبر مشروع قوميًّا للتدريب والتوظيف أمرًا ضروريًّا، حيث له أهمية خطيرة تؤثر على المجتمع المصري من جوانب سياسية و اقتصادية و اجتماعية مُتعددة، ويبدأ هذا المشروع بإجراء حصر دقيق للعاطلين عن العمل مع تحديد مؤهلاتهم وتوزيعهم الجغرافي في مُختلف محافظات مصر؛ وذلك لبناء قاعدة بيانات موثوقة تساعد في فهم حجم المشكلة و معالجتها بشكل فعَّال.
- هناك حاجة مُلحة لإنشاء هيئة قومية تعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعاونية، وينبغي أن تتمتع هذه الهيئة بقدر كبير من الاستقلالية والشفافية، ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة، بالاضافة إلى التبرعات والزكاة ومنح الدول الأجنبية التي تسعى لاستيعاب شباب مصر في أنشطة اقتصادية فعَّالة داخل البلاد؛ مما يساهم في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، كما يمكن الاستفادة من أموال الصناديق الخاصة التي تُجمع بموجب السلطة السيادية للدولة.
- يجب العمل على إعادة هيكلة مواعيد استحقاق الدَّيْن المحلى، بحيث يتم تحويل الديون قصيرة الأجل ذات العائد المرتفع إلى ديون طويلة ومتوسطة الأجل، سيساهم ذلك في تخفيف العبء عن الموازنة

في الأجل القصير، بالإضافة إلى تقليل القيمة الحقيقية للدَّيْن على المدى الطويل في ظل ارتفاع مُعدلات التضخم.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- عبدالله الشيخ , مُقدمة في اقتصاديات المالية العامة , جامعة الملك سعود , بدون ناشر , بدون سنة نشر الرياض .
- خديجة الاعسر , اقتصاديات المالية العام , المعادي , القاهرة , ٢٠١٦
- جهاد صبحي عبد العزيز , انعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادي على الدين العام في مصر , مج ١١ , ع ٣٣ , مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي مصر ٢٠٠٧
- الوكاع، كيلان أحمد خلف، الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة، بحث علمي، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٢٠ .
- فليح حسن خلف , المالية العام , جدار الكتاب العالمي , الاردن , ٢٠٠٨ , ص ١٤٣
- رشيد، ايناس محمد، وآخرون، تحليل أثر الدين العام علي الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق .
- عبدالصمد، مهما محمود رمضان، أزمة الدين العام الداخلي وبعض آثاره الاقتصادية والاجتماعية في مصر، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٧ .
- عادل العلى , المالية العامة و القانون المالي و الضريبي , الطابعة الثانية , اثراء للنشر والتوزيع , الاردن ,٢٠٠٨ .
- عباس جواد احمد كشمش , تحليل اثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ , جامعة كربلاء كلية الادارة و الاقتصاد .
- محمود ابو العيون ,توزيع الاتمان المصرفي بين الحكومة و القطع الخاص , القاهرة , الجمعية المصري للاقتصاد و الاحصاء و التشريع , ١٩٨٨ .
- مجلس الوزراء (٢٠٠٥) مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار , الدين العام المحلى و مؤشر الاقتدار المالي .
- الياسري، إبراهيم جاسم جبار، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، الطبعة الأولي، مركز الرافدين للحوار للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٢ .

☜ source central bank of Egypt اجمالي الدين العام للسنوات (٢٠٢٠ ,٢٠٢١ , ٢٠٢٢, ٢٠٢٣) .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

☜ [1] Arusha Cooray , Ibrahim Özmen , The role of institutions on public debt: A quantile regression approach , International Review of Economics & Finance , Volume 93, Part A, June **2024**

☜ [1] Bunde Aggrey Otieno - Public debt, investment and economic growth dynamics: Do geographical proximity and spatial spillover effects matter? Regional Science Policy & Practice June **2024**

☜ [1] Attahir B. Abubakar ،W. David McCausland ،Attahir B. Abubakar
Do debt relief and fiscal rules improve public debt sustainability? The experience of sub-Sahara African countries ، Journal of Policy Modeling , **2024**